العدد (1554) السنة السادسة - الخميس (9) تمـوز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تـداعـيـات الـتـسـلّـط الـتربـوي في الـعـالـم الـعـربـي

الدكتورة شروق كاظم

هل يعاني نظامنا التربوي من التسّلط؟ اذا كان هناك تسلط تربوي فما هي اسبابه؟ وهل له آثار سلبية علي حياة الفرد الاجتماعية والتربوية ؟ من هذه التساؤلات نبدأ تحليلنا للواقع التربوي العربي وسوف نستعرض آراء بعض المفكرين العرب في هذا الجانب.

تعرف السلطة لغوياً بانها القدرة والملك . ويشير الفعل منها إلى التسلط ومنه تسلط على البلاد والعباد اي حكمها وسيطر عليها وتسلط القوي على الضعفاء بمعنى تغلّب عليهم وقهرهم وهناك معنى آخر فالسلطة تسعى إلى تنظيم الحياة وضبطها وتوجيهها بينما يسعى التسلط إلى مجرد الهيمنة والسيطرة والإخضاع ،والتي تتيح لشخص او مجموعة محددة ان تمتلك القوة لتنظيم حياة المجتمع وفي المجال التربوي فالسلطة تعني توظيف هذه المفردة بهدف قيادة المتعلمين نحو نموذج مثالي ولمساعدة الطلبة على الوعي واكتساب المعلومات وبطرق سليمة.

ان التسلط التربوي لا يقتصر على الثقافة العربية فأغلب الانساق التربوية في العالم تعتمد التسلط في العمل التربوي باعتبارة حجر الزاوية في العملية التربوية وهو العنصر الضروري للفعل التربوي، ولكن الثقافات الاخرى تختلف عن الثقافة العربية كماً ونوعاً في مدى تشبعها بقيم التسلط،.

ان الكشف عن التسلط في الثقافة العربية لا يعبر عن نزعة انفعالية، بل هو محاولة جادة لتوصيف الثقافة العربية بصورة موضوعية تنسجم مع معايير توظيف العلم للكشف عن ماهية الحقائق، فضلاً عن ان الكشف هذا يشكل وعي تربوي لتجاوز مكامن الضعف، والقصور في هذه التربية .

ان آثـار التسلط التربوي بالغة الخطورة في التربية كما يرها الباحثون ، فالإكراه والتسلط في العمل التربوي يؤديان إلى توليد مشاعر البغض والضغينة، والجمود والكراهية والتصلب، والخجل والقلق والخوف والإثم، ومشاعر الدونية والنقص، وفقدان الثقة بالنفس، وعقدة الإحساس بالذنب والإهمال]وليس من شك في أن العقاب البدني يتولد عنه ذل وخنوع في نفس من وقع عليهم هذا العقاب. بل لقد أجمع المربون والمصلحون على إبطال العقاب البدني، والتحقير والإنذار والتوبيخ، وقد أثبت المراقبون لحوادث الطفل، أن مثل هذه الأمور توقف انحراف الطفل لوقت قصيروإن العقاب يخلق جيلا خنوعا ذليلا، لا يستطيع الوقوف أمام الأحداث والصعاب والواقع.

ان آثـار التسلط التربوي لا تأخذ طابعاً ثابتاً او ميكانيكياً، لان معطياتها مركبة ومتداخلة، فالعوامل الاجتماعية والثقافية تلعب دورا في تشكيل الشخصية وبنائها فالاتجاه التسلطي يؤدي الى تكوين شخصية متصلبة تتسم بالقلق والكراهية والخوف الدائم التي تتمثل في ظهور مخاوف غير طبيعية وغالبا ما تـؤدي الى بناء شخصية انطوائية غير واثقة من نفسها، عدوانية تفتقر الي التكيف، وعلى المستوى المعرفي فان هذا النوع من التربية لا ينمي لدى الفرد القدرة على الابتكار او الميل الى توكيد الذات بل تـؤدي الى الاحساس بالدونية والشعور بالنقص.

مما تقدم يتضح لنا ان التسلط التربوي له آثار سلبية على حياة الفرد والمجتمع فعلى المستوى الفردي وكما ذكرنا ان التسلط يجعل الشخصية تعاني من الضعف في القدرة على التعامل مع المتغيرات كما انها تفتقر الى التحليل والمناقشة والموازنة بين الاشياء وبذلك فهي تنتج لنا شخصية خاضعة مستسلمة غير قادرة على التأمل والابداع.

ان التسلط التربوي في التربية العربية يشكل ظاهرة تربوية تمتد جذورها في البنية الاجتماعية العربية التي تخشى اطلاق الابداع وتشجع على الانقياد والاتكال والتقليد والمحاكاة. فقد اوضحت الدراسات العربية التي اجريت في الكثير من البلدان العربية ان النموذج المرغوب للطفل هو الطفل المنقاد والخاضع لأوامر الكبار والذي لا يعارض الاسرة. ففي منطقة الخليج يقول علي خليفة في هذا الصدد ان ظاهرة التسلط التربوي في النظام التعليمي موجودة في دول المنطقة وهي تغرس روح الاستسلام والطاعة والسكوت عن الخطأ وتقبل الراي الآخر دون اقتناع. وفي دراسة قام بها قاسم عزام في تونس وجد ان الاسرة التونسية تستعمل اساليب الترهيب والعنف والضرب بكثرة وان الامهات يستخدمن الشدة بكثرة مع البنات .وفي الاردن يقول شبيلات في معرض حديثة عن الحياة الاجتماعية في الاردن تتمثل محنة الديمقراطية في ان اجيالا قد تمت تربيتها في اجواء غير ديمقرطية فانتقل القمع الى الشخصية الانسانية التي باتت مع الزمن مروضة من اجل البقاء بعيدة عن الاضطهاد. مما تقدم نجد ان الدراسات تؤكد ان الاسرة العربية تعاني من السلطة الابوية وهي سلطة لا تتقبل الرأي الآخر ويقول بركات في معرض كلامه ان التواصل في الاسرة بين الكبار والصغار يتم بصورة عامودية فطابع الاوامر والتهديد والتلقين والمنع والتحذير وتوليد الشعور بالذنب هو السائد. اما التواصل من تحت الى فوق فياخذ طابع الترجي والاصغاء والانصياع والانسحاب والمراقبة الذاتية ويأتي ذلك نتيجة لعلاقات الاستبداد التي تعتمد على فلسفة تربوية تقوم على الترهيب وليس الإقناع.

وفي السياق نفسه نرى حجازي يرسم لنا صورة هذه السلطة الابوية في مجتمعنا العربي بان التسلط الابوي اتجاه موجود في التربية بل هو ابرز الاتجاهات التربوية السائدة في نظامنا التعليمي، فمبدأ الاكراه والالزام والافراط في استخدام السلطة الابوية هو السائد وينطلق من هذا التسلط من مبدأ العلاقات العامودية والتي تأخذ صورة العنف الجسدي في بعض الاحيان. وهذا ما توصلت اليه الدراسات فظاهرة التسلط التربوي لها وجود في الانظمة التربوية العربية، وبما ان الواقع العربي شهد في النصف الاول من القرن الماضي بعض التغيرات الا ان هذه التغيرات كانت طفيفة فقد بقي التعليم عبارة عن فرض للعقائد على العقول فما زالت مدارسنا تعمل على تكريس علاقات السلطة الخاصة بالنظام التربوي، وهي ايضاً تعمل علي اعادة انتاج هذه العلاقات التي تستعمل النزعة التسلطية فالنظم التربوية تسعى الى الضبط الاجتماعي بدلاً من اشاعة الحرية والى توليد الانصياع الى معايير الجماعة للمحافظة على النظام القائم بدلا من زرع روح الابداع والبناء.

أما على المستوى المجتمع فآثار التسلط خطيرة منها اضعافها للنظام التعليمي وقد يأتي هذا الضعف من وجهة نظرنا من الاعتماد على الكتاب المدرسي وعدم تنوع المصادر المعرفية، هذه الحالة اوجدت فرصة تعلم ضئيلة للبحث العلمي فالمتعلم لا تنمو لديه مهارات التعلم الذاتي وايثار التجديد على التقليد، كما ان اعتماد الطالب على المعلم وحده ادى الى اضعاف قدرته في البحث والتقصي فهو متلق للمعلومات فقط.فالمؤسسة التعليمية لا تساعد المتعلم على التحرر من المظاهر التسلطية بل تعمل على اعادة انتاجها عن طريق الممارسات التي تقوم بها تجاه المتعلم عن طريق فرض نظام تربوي متخلف. اما السلطوية في طريقة التدريس فهي التلقين والذي اسماه باولو فريري بالتعليم البنكي الذي ينحصر فيه الطالب في الحفظ والتذكر، واعادة ما يسمعه دون وعي، ويشير رضا إلى ان احد الباحثين وجد ان خصائص التعليم الابتدائي في احدى الدول العربية اصبح التعليم الجيد فيها من خلال مساعدة المتعلم على ان يحفظ في ذاكرته المادة التعليميةبالصور التي يمكن ان يسترجعها في الامتحانات وليس مهما في اغلب الاحيان ان يفهم ما تحمل من فحوى ومعنى ما دامت تسترجع بالشكل الذي حفظت فيه. وغني عن البيان ان العامل المشترك بين التلقين والعقاب يركز على السلطة ويقود آلة الخضوع ويجعل المتعلم أكثر رضوخاً ولا يقتصر التلقين على التعليم المدرسي بل تعداه ليشمل التعليم العالي فالجامعات العربية ما زالت اسيرة لطرائق التدريس التي ألفها الطالب خلال تعليمه العام.

وإذا صح لنا تحليل ما ذكر سابقاً فاننا نرى ان التسلط التربوي يعود الي عوامل تأريخية وسياسية واقتصادية. فالكثير من المشكلات التربوية تعود الى أحداث تأريخية تمثلت في سيطرة الاستعمارو‌فرضه للنظام التعليمي والذي تميز بالتسلط . فقد كان هدف الاستعمارمن نشر التعليم هو اعداد شريحة متعلمة تساعده في تنفيذ مشاريعه التوعوية وبذلك تركز النظام التعليمي آنذاك على الجانب النظري البعيد عن الواقع. فقد وضع الاستعمار نظماً تعليمية تتجاهل الانشطة التربوية ومنها تجاهله للثقافة الاسلامية ما ادى ذلك الى الاغتراب الثقافي وضعف الانتماء القومي والديني . اما جامعاتنا فهي عمقت هذا الإغتراب ايضاً فلم تعط للتربية الاسلامية الا قدراً ضئيلاً في مقابل النظريات التربوية الغربية. كما ان دعوة بعض المثقفين الى تبني النموذج الغربي في التربية والتعليم كاحد النماذج التي تساعد في الخروج من هذه الازمة زاد الامر سوءاً فقد تناسى هؤلاء المثقفون ان النموذج الغربي غير قابل للتكرار كما قال اسماعيل لان النموذج الغربي له آثار مدمرة في المجال النفسي والاجتماعي. وبعد رحيل المستعمر عن المنطقة العربية لم يغير النظام التعليمي فقد بقي الجانب النظري إحدى السمات البارزة للتربية العربية ولم تتمكن محاولات المصلحين من تغيير هذا الواقع. اما العوامل السياسية فقد تمثلت في الشعارات غير الواقعية والتي تعتمد على القول دون الفعل فليس هناك تفاعل بين النظام السياسي والشعب فالاهداف السياسية عبارة عن احلام زائفه لا تتماشى مع طموحات الجماهير ما كرس هذا الواقع حالة اللافظوية القهرية في النظام التربوي، اما اذ انتقلنا الى العوامل الاقتصادية سنرى ان الحال ليس بافضل ففي اغلب الدول العربية نجد الزراعة هي المورد الرئيس لها وان وحدة الزمن لديهم هي المواسم لذلك نجد ان قيمة الوقت منخفضة عندهم وهكذا اصبحت ظاهرة حب الكلام جزءاً لا يتجزا من الثقافة السائدة والتي تنقل جذورها تلك الظاهرة الى التربية.

ومن الآثار السلبية للتسلط الاغتراب وبروز النزعة الفردية، فالاغتراب يؤدي الى العزلة الاجتماعية والتي تعني الانفصال النفسي وعدم الرضا عن المجتمع وقيمه، فضلا عن عدم القدرة في التأثير في الشأن العام والخاص وهو حالة من الاستسلام والخضوع، فقد وجدت الدراسات في هذا الشأن ان المدرسة اداة لتعميق هذا الاغتراب لدى المتعلم ويتم ذلك من خلال حرمان المتعلم من فرص التفاعل مع غيره.كما يقود الاغتراب الى ضعف التحصيل الدراسي والى سوء تكيف المتعلم اجتماعياً ونفسياً ويظهر ذلك في حالة التسرب من المدرسة فقد اظهرت الابحاث ايضاً ان المتسربين من المدرسة يعانون من العزلة والانفصال وهي في حد ذاتها عبارة عن مظاهر اغترابية. ومن نتائج التسلط التربوي الأخرى هي اعاقته للابداع والابتكار، فالابداع يحتاج الى الحرية فقد اظهر تقرير اعدته لجنة تطوير المناهج الامريكية ان من العوامل التي تعيق الابداع المدرسي هو الامتثال للاوامر، واهمال المتعلم في قاعة الدرس، وبما ان النظم التربوية العربية تفتقر الى الحرية في ممارساتها وهي عنصر رئيسي للبناء الابداعي، اذن فالعلاقة بين الابداع والحرية علاقة وثيقة وهذا ماأشار اليه ابو المجد قائلا: الابداع هو نتاج جيل حر، وعقل منفتح له الآفاق مع ارادة تمتلك خيارات متعددة. فالشخصية تنمو وتتطور في الاجواء الحرة، وهذه حقيقة يؤكدها الفكر التربوي منذ القدم حتى اليوم فالعلاقات التربوية الديمقراطية تشكل منطلقاً من العلاقات والابداع والذي يتخذ عدة صور مختلفة. وهذه حقيقة تاريخية اثبتتها التجربة الطويلة للحياة الانسانية.

بعد هذا الاستعراض للنتائج السلبية للتسلط التربوي يمكن لنا تقديم بعض المقترحات للحد من هذه الظاهرة مستشهدين ببعض آراء المفكرين والباحثين في هذا الجانب:

- العمل على اشاعة الامن والحرية في جنبات المجتمع ومؤسساته.
- نشر الوعي والفهم الديني ومحاربة الجمود والتخلف الفكري مع التشجيع على الاجتهاد.
- اعتماد الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل كأساس للعلاقات داخل الاسرة والمؤسسات الاجتماعية، مع تعزيز الثواب والمكافأة كأسلوب من اساليب التنشئة الاجتماعية.
- تحقيق الاصلاح السياسي عبر المشاركة الاجتماعية الواسعة في عملية اتخاذ القرار السياسي وصيانة الحقوق والحريات.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين طبقات المجتمع عن طريق توخي العدالة في توزيع الثروات وثمار التنمية.
- العمل على تطوير النظم التعليمية العربية بأهدافها، وبنياتها وأساليبهاويتم ذلك من خلال تنويع طرائق التريس، واقامة علاقات متوازنة بين المعلم والطالب اساسها التفاعل والاحترام وجعل الاشراف التربوي مبنياً على مفهوم التعاون والتنظيم لاجل تطوير العملية التعلمية والسعي للتقليل من الهيمنة المركزية في التربية والتعليم.
- تحرير التربية العربية من أغلال الماضوية وربطها بالحاضروالمستقبل.
- ضمان تطبيق مبادئ الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية.

دور الـتـنـمـيـة الـسـيـاسـيـة في الـتـطـور الـديـمـقـراطـي

حميد حسين كاظم الشمري

التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال تحديث النظام السياسي والتحول من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيدا من المشاركة في العملية السياسية.

مفهوم التنمية

يعرف بعض الكتاب التنمية بأنها هي "عملية متصلة تتكون من مجموعة من التبدلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والتي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة"، تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، ما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين في إطار من الأمن بشكل مطرد أو متصل،التنمية من خلال هذا التعريف لم تقتصر على زيادة الدخل الفردي الحقيقي ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للشعب وتقليل التفاوت الطبقي، وإنما أصبحت تعني التغيير الحضاري الذي يشمل مختلف نواحي الحياة المادية والمعنوية.

أي إن مفهوم التنمية لم يعد يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل أضحى يتضمن أبعاداً أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية، أي إنها عملية تغيير شاملة تستهدف القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتحسين المستوى المعيشي للشعب والقضاء على تخلفه واستغلاله، التنمية بذلك عملية ذات نظرة شمولية لكل عناصر البنية الاجتماعية، حيث تأخذ بالحسبان إن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وإقامة مجتمع ديمقراطي موحد، ومن هنا يمكن القول بأن التنمية هي: عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية. إن التنمية تهدف إلى تغيير شامل لجميع مكونات المجتمع المادية والثقافية.

وبناءً على ما تقدم وعند التصدي لتحديد مفهوم التنمية فإننا نجد، اتفاقاً بين الباحثين على إن التنمية هي عملية حضارية مدروسة ومخططة تهدف إلى إيجاد تحولات كبيرة، في القطاع الاقتصادي – الزراعي – الصناعي – الاجتماعي– والخدمي، وكذلك في الإطار السياسي، وبعبارة أخرى إن التنمية تهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع مجالات الحياة وتحقيق العيش السعيد للمواطنين، وتطوير الإنسان، وإنقاذه من حالة التخلف إلى حالة يمكن إن يساهم في عمليات البناء الشامل للمجتمع، وهذا الأمر بحاجة إلى وجود بلد مستقل ومحقق للوحدة الوطنية، وخال من موضوع المشاكل العرقية والهويات الفرعية، ومتمتعة بقدر كاف من الاستقرار السياسي، إذ لا وجود للتنمية في ظل مجتمع تعاني وحدتهُ الوطنية من المشاكل وكثرة الانقلابات العسكرية، وما يقوم به النظام ضد أبناء الشعب في فرض القوانين الخاصة بمنع التجول وتشكيل المحاكم العسكرية والتغييرات الوزارية المستمرة وتطبيق الأحكام العرفية، وذلك من أجل السيطرة على أعمال العنف التي تصدر من تلقاء ذلك، فالتنمية في الجانب السياسي في البلدان النامية، تواجه معضلات ولاسيما ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما يؤدي إلى تسخير كل الطاقات والجهود من أجل تثبيت أركان النظام القائم، وتدعيم حالة الاستقرار السياسي فيها، لذلك فإن هذه البلدان، لم يكتب لها أن تعرف التنمية بالرغم من إنها غنية وتمتلك ثروات هائلة، حيث نلاحظ إنها تأتي في مراكز متدنية بالنسبة إلى دول العالم.

والأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، ما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لجميع إفراد المجتمع دون تمييز.

إضافة إلى ذلك فإن الإقرار بمبدأ التعددية السياسية لا يعني وحده بأن الديمقراطية قد تحققت، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فريق واحد أو طائفة اجتماعية معينة، وبناء عليه ولكي تحقق التنمية أهدافها المذكورة، بشكل عام، وهدفها المتعلق بتعزيز فرص التلاحم الوطني، بين أعضاء الجماعة الوطنية، بشكل خاص، وبالذات الجماعات الوطنية المتشرذمة أو التي تتكون من جماعات عدة، فأن الضرورة تقتضي أن تكون هذه التنمية متوازنة في مضامينها وأبعادها وأهدافها وعلى النحو التالي.

يجب أن تكون التنمية شاملة في توجهاتها، أي لا ترتكز على جانب واحد دون الآخر، لذلك فهي تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

يجب أن تكون التنمية متوازنة في توجهاتها، بين المركز والمحيط، أي لاترتكز على المراكز الرئيسية كالعاصمة أو المدن الكبرى فقط، وإنما يجب أن تتوزع بشكل عادل على مختلف المناطق في الدولة، في الريف والمدينة، وذلك لان أي خلل في التوزيع سوف يؤدي إلى خلل في بناء تحقيق الوحدة الوطنية، حيث أن التفاعل بين الريف والمدينة مهم جدا في عملية تحقيق الاندماج القومي بين الجماعات الاثنية والعرقية المختلفة داخل الدولة، لان هذا التفاعل يؤدي إلى تعزيز فرص التكامل الوطني أو القومي، وهذا يتطلب اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي المتوازن الذي يكفل تنمية وتائر الإنتاج والخدمات وفقا إلى اعتماد موازنة مرسومة لكل الإقليم السياسي، والتي تقود إلى وحدة اقتصادية وأثنوغرافية.

إن عملية التنمية يجب أن تكون ذات طابع وطني أو قومي شامل، فالتنمية لايمكن "أن تحقق حركتها الفاعلة ما لم يكن هنالك استبدال للوحدات القرابية لتحل محلها الوحدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمهنية والمتخصصة الجديدة".

يتضح مما تقدم أن التنمية غير المرسومة وغير المتوازنة بين الاقاليم سوف تؤدي إلى خلل كبير داخل الدولة نفسها ومن ثم ظهور حركات معارضة أو مناهضة للنظام السياسي، أو تقوم بالمطالبة بالانفصال عن الدولة الام، وخاصة في الاقاليم التي تعاني من أوضاع اقتصادية متدنية جدا.

التنمية السياسية

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة انبثق منها وتفرع منها، ويعرفها الباحثون بأنها "هي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر إحراجاً لكرامة الإنسان ومطالبه، إلى جانب تمثل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع".

وينظر بعض الباحثين إلى إن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي، وهذا يدل على إن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليه فيصير نظاماً عصرياً متطوراً، متحولاً بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيداً من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية العديدة.

لذلك من الضروري أن تتركز الجهود على الارتقاء بعملية التنمية ومقوماتها الأساسية وهي:

التمايز: أي "التمايز في الأدوار والأبنية السياسية وهو ما يقتضي تعدد الأبنية ووضوح الأدوار بحيث يكون لكل بنيان أدوارهُ ووظائفهُ السياسية المحددة فلا تقتصر في هيئة واحدة، بالإضافة إلى ذلك فيجب القيام بأنواع جديدة من هذه البنية والأدوار كقيام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها".

وفي حقيقة الأمر فإن الدول التي قطعت شوطا طويلا في مجال التنمية السياسية لاتتميز بغياب الصراع، ولكن تميزها يكون في وجود آليات ومؤسسات لتنظيم الصراع من حيث أشكاله ومشاكله وكيفية معالجتها وحلها، وهكذا فإن المؤسسات تلعب دوراً كبيراً في البلدان المتقدمة، حيث إنها تقدم إطاراً للعملية السياسية، لهذا فإن النظام السياسي يتصف بالتخصص الوظيفي والتمايز وتوزيع الأدوار بين مختلف الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، مثل الهيئات التنفيذية والمجالس التشريعية، والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها "وتنوع كبير من الوظائف التي تحقق إنجاز العمل السياسي" بقلة الأجهزة وتعددها وينقصها التخصص في العمل الوظيفي.

المساواة: أي يجب أن تسود في المجتمع أحكام وقواعد قانونية تتصف بالعمومية، وهذه القواعد تنطبق على جميع أفراد المجتمع دون استثناء بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية أو الإقليمية، وعندما يكون هناك تولّ للمناصب في المجتمع فيجب أن يكون على أساس الكفاءة والجدارة والتأهيل، وليس على اعتبارات ضيقة كالعلاقات الشخصية والقرابة والجاه وغيرها.

القدرة: وهي تعني تنمية قدرات النظام السياسي على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع وكذلك تنمية قدرات النظام السياسي التنظيمية والعدالة التوزيعية وكذلك الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقاً لمبدأ المساواة ومقتضيات العدالة.

يتضح مما تقدم إن التعددية السياسية من المسائل الضرورية الملحة لكل بلد حر يعيش باستقلال ويسعى نحو بناء ديمقراطي وتكوين نظام سياسي جديد يستوعب كل القوى الوطنية والقومية، وإقامة مصالح جديدة قائمة على التوزيع العادل للثورات الوطنية والقيام بعملية البناء السياسي، وذلك عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع التي باستطاعتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على عملية تداول السلطة سلميا، ولهذا فالتعددية السياسية تعتبر عنصرا مهما من عناصر وجود الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com